هل سيفلح المعتدلون في كسر الجمود وتعديل المسار؟!

حميد الموسوي

الاجتماعات المكثفة للقيادات السياسية "خلال الاسبوعين المنصرمين" في اجواء أزمة سياسية معقدة تمخضت عن قيام "تحالف المعتدلين". هذا التحالف وان ضم اكبر الكتل التي تقود العملية السياسية في العراق الا انه لم يتمكن من احتواء الحركات والاحزاب الاخرى والتي شاركت في هذه العملية خلال مسيرتها التي دخلت عامها الخامس مع انه ترك الباب مفتوحا للراغبين بالانضمام اليه. لا نريد استباق الاحداث بالحكم على هذا التحالف او وضع التصورات الافتراضية منذ الوهلة الاولى لتشكيله، وتظل الـ "عسى ولعل ونظرات الأمل" متقدمة على كل تصور يائس كون النجاحات الكبيرة وليدة التجارب المتكررة، على ان تكون هذه التجارب حقيقية وجادة هادفة للوصول الى حلول سريعة ووضع نهاية قاطعة لأزمات استفحلت وازمنت لدرجة اصابت المواطن بالقنوط واسلمته لليأس. ان امام هذا التحالف مهام جسام واشكالات صعبة وما لم يتصدَّ لها المسؤولون المعنيون بحلول عملية تتناسب وفداحة هذه الازمات فستأتي النتائج معاكسة تماما وقد تؤدي الى انتكاسة غير معروفة العواقب لا قدر الله. وبما ان هذه الازمات المزمنة من الضخامة ما لا تستطيع جهة واحدة النهوض بها فليس امام "تحالف المعتدلين" الا اجراء المزيد من الحوارات واللقاءات مع كل الاطراف المشاركة وغير المشاركة في عملية التغيير كي يهرع المخلصون "ممن تهمهم مصلحة العراق الجريح ومعاناة شعبه الصابر" الى المساهمة الفاعلة في حلحلة الامور والسعي بجد لانهاء الأزمات والبدء بعملية البناء والاعمار.

ان تحقيق هذه المطالب الوطنية يوجب على جميع الفرقاء في العملية السياسية الجديدة الابتعاد عن النظرة الضيقة القائمة على تحقيق مصلحة آنية تصب في خدمة الحزب او الحركة او الطائفة او المنطقة و العشيرة، فالقادة السياسيون يعلمون قبل غيرهم ان هذه المفاهيم هي امتداد لثقافة الحزب الواحد والقائد الاوحد التي اسست معادلات ظالمة وتسببت في نشوء نظام المحاصصة الذي عجز عن بناء دولة النظام والقانون وفشل في احلال الامن والاستقرار وارساء قواعد النظام الدستوري الديمقراطي بالرغم من مضي اكثر من اربع سنوات على سقوط السلطة السابقة.

وعليه فان الانتقال من مرحلة المحاصصة التي اخفقت في تحقيق تطلعات الجماهير الى مرحلة تقديم المصلحة الوطنية العليا صارت مطلبا عاما وضرورة ملحة وعلامة نجاح لأي جهد يبذل في سبيل اخراج العملية السياسية من عنق الزجاجة شريطة ان تتكثف جميع الجهود وتنصب كل الافكار وتستثمر كل الطاقات لوضع اليات جديدة للتخلص من ترسبات الماضي وترهلات وعثرات بدايات عملية التغيير وازالة كل المعوقات والمعرقلات التي من شأنها افشال المشروع الوطني.

ما لا شك فيه ان العراقيين جميعا ادركوا حاجتهم الماسة الى كسر الانماط التي وضعتها وفرضتها وحرصت على تركيزها السلطات المتعاقبة متخذة من الطائفية اسلوب حكم ومسار دولة لدرجة اخلت بالتوازن الوطني وادت الى ابتعاد اكثر الشخصيات السياسية العراقية عن ساحة العمل الوطني بحيث اعتكف من اعتكف وخلد للصمت وغادر من غادر وطوى النسيان الكثير من هذه الطاقات المتنورة.

وتكرر هذا الخطأ الفادح في العملية السياسية الجديدة فخسرت جراء ذلك الكثير من المخلصين العاملين في مجالات مختلفة كان العراق احوج ما يكون لخبراتهم وخاصة في ظرفه الراهن ومنعطفه الحرج. علما ان تلك العقول عبارة عن خبرات متراكمة وطاقات كامنة وامكانات سياسية وعلمية واقتصادية واجتماعية ونماذج تكنوقراط مختلفة.

لقد ادرك العراقيون بعد مضي اربع سنوات وعدة شهور مشحونة بالتجارب والعبر ومغمسة بأنهار من الدم ومغطاة بركام من الخراب والدمار، ادركوا حاجة الوطن الجريح الى تظافر الجهود ونسيان الماضي للبدء بمشروع وطني واسع بعيد عن عقد الماضي ونزعة التسلط وآلية المحاصصة، وهذا لا يتحقق الا بوجود ارضية مناسبة بعد تحديد القواسم المشتركة والتي هي محل توافق ورضى الجميع ولو في الحد الادنى على ان يصحب ذلك بعض التنازلات التي تقتضيها المصلحة الوطنية العليا وكذلك الابتعاد عن اجواء التزمت والتشنج والتشكيك واساءة الظن واطلاق الاحكام المسبقة والمواقف المتشددة والتي تنتج المزيد من التباغض والتباعد ولا توصل الا الى طرق مسدودة.

وبانتظار معطيات وانجازات هذا التحالف الجديد نأمل ونتمنى وندعو ان يجهد المعتدلون في تعديل ما اعوج من خطوط مسار العملية السياسية وكسر اطار الجمود ووضع حد لحالة التخبط للخروج من طوق الدائرة المفرغة الى فضاءات العمل المنتج المثمر وميادين الانجازات الملموسة.

تظل الـ "عسى ولعل ونظرات الامل" متقدمة على كل تصور يائس كون النجاحات الكبيرة والانجازات الفخمة وليدة التجارب الحقيقية الهادفة.. المتكررة.

أملنا كبير بأن يجهد المعتدلون في تعديل ما اعوج من خطوط مسار العملية السياسية وكسر اطار الجمود ووضع حد لحالة التخبط للخروج من طوق الدائرة المفرغة الى فضاءات العمل المنتج المثمر وميادين الانجازات الملموسة.

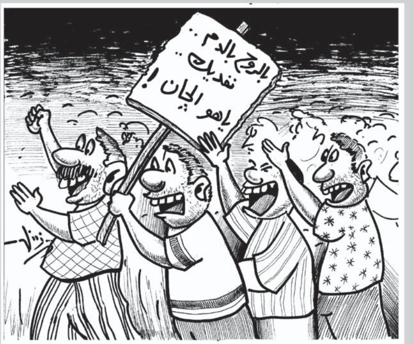
بالروح بالدم..
نفديك
ياهو الجان!

حقوق الأقليات في المواثيق الدولية ورؤية الدستور العراقي لها (١ ـ ٣)

المحامي صادق التميمي

إن الاهتمام بحقوق الاقليات قد ازداد في الاعوام الاخيرة نتيجة تصاعد التوترات العرقية والإثنية والدينية التي تعرض النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول وسلامتها الاقليمية للخطر.

وقد ورد في ديباجة إعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية والصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة والمرقم ٤٧ / ١٣٥/ في ١٨/١٢/١٩٩٢ "أن الاهداف الاساسية للامم المتحدة كما أعلنها الميثاق هي تعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية والتشجيع على أحترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين".

"وإذ تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الانسان وقيمته وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها".

"ان تعزيز وحماية حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها".

"تشدد على أن التعزيز والاعمال المستمرين لحقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية كجزء لايتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار ديمقراطي يستند إلى حكم القانون من شأنهما ان يسهما في تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول".

"وإذ تضع في أعتبارها العمل المهم الذي تؤديه المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في حماية الاقليات وفي تعزيز وحماية حقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية".

تعريف الاقليات

لكن ماهي الأقلية؟ من الذي يعرّف الأقلية؟ من هم المستفيدون من حقوق الأقلية؟ والسؤال المهم داخل اي فضاء حقوقي تتحرك حقوق الأقليات؟ وهل ثمة معنى من اقرار حقوق الأقليات دون مجال عمومي دمقراطي حقيقي يستند الى مرجعيات حقوق الانسان ليجدوا أنفسهم حكما منخرطين في ادارة الشؤون العامة بدلا من ان يكونوا فئات معزولة؟ ومدى امكانية الاندماج في المجال العام حيث تغدو هذه الحقوق حقوقا شخصية في متطلباتها القصوى في هذا المجال الذي يضمن الحقوق الاساسية بلا تمييز او عدم مساواة؟. وبالنسبة للتعريف لم يتم التوصل إلى أجوبة محددة ولم يكن أي تعريف شامل مرض لمصطلح الأقلية وموضع قبول لدى خبراء اللجنة الفرعية التابعة لمكتب حقوق الانسان في الامم المتحدة التي تناولت حماية الاقليات.

ورغم صعوبة التوصل إلى تعريف مقبول عالميا تم تعيين خصائص مختلفة للأقليات تغطي معا معظم حالات الأقليات ويمكن تلخيص وصف الأقلية الاكثر شيوعا في استخدامه في دولة ما بأنه "مجموعة غير مهيمنة من الافراد الذين يشاطرون خصائص قومية أوأثنية أو دينية ولغوية معينة تختلف عن خصائص غالبية السكان".

وبشكل عام فالأقليات تتسم بهوية إثنية أو لغوية أو دينية تختلف عن هوية غالبية السكان.

منح الاقليات الحقوق الخاصة

ان هذه الحقوق ليست امتيازات وانما منحها للاقليات يسمح لها بالحفاظ على هويتها وخصائصها وتقاليدها ولتحقيق المساواة في المعاملة وعدم التمييز، وحيث تكون الاقليات قادرة على استخدام لغاتها والاستفادة من الخدمات التي تنظمها بنفسها والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية للدول وتعزيز المساواة الفعلية وتحقيق رفاهية المجتمع بأسره.

ونورد نص (اعلان حقوق الاشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو أثنية أو أقليات دينية ولغوية والذي أعتمد بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٤٧/١٣٥ المؤرخ في ١٨/١٢/١٩٩٢). ان هذا الاعلان هو الوحيد الذي تناول الحقوق الخاصة للأقليات في وثيقة منفصله والذي أمن التوازن بين حقوق الاشخاص المنتمين الى أقليات دينية ولغوية في الحفاظ على هويتهم وتنميتها وبين الالتزامات المناظرة للدول ويكفل السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للأمة ويمنحهم هذا الاعلان: - حماية الدول لوجودهم وهويتهم القومية والاثنية وهويتهم الثقافية والدينية واللغوية.

- الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة واعلان وممارسة دينهم الخاص واستخدام لغتهم الخاصة سرا وعلانية.
- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة.
- الحق في المشاركة في القرارات التي تمسهم على الصعيدين الوطني والاقليمي.
- الحق في إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ عليها.
- الحق في إقامة اتصالات سلمية ومواصلتها مع سائر أفراد جماعتهم ومع أشخاص ينتمون الى أقليات أخرى داخل حدود بلدانهم وعبر الحدود على السواء.
- حرية ممارسة حقوقهم بصفة فردية وكذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم دون تمييز.
- على الدول أن تحمي وتعزز حقوق الاقليات واتخاذ التدابير لتهيئة الظروف المؤاتيه لتمكينهم من التعبير عن خصائصهم وتطوير ثقافتهم ولغتهم وتقاليدهم وعاداتهم.
- إتاحة فرص كافية لتعلم لغتهم الام وتلقي الدروس بها وتشجيعهم لمعرفة تاريخ الاقليات الموجودة داخل اراضيها ومشاركتهم في التقدم والتنمية الاقتصادية ووضع برامج وطنية والتعاون والمساعدة لتعزيز المصالح المشروعة للاقليات.

نظام حماية الأقليات

نظام حماية الاقليات أنشيء في ظل عصبة الامم وتمت الاستعاضة عنه في عام ١٩٤٧ بصكان "ميثاق الامم المتحدة" و"الاعلان العالمي لحقوق الانسان" على أساس حماية الحقوق والحريات الفردية للانسان وعلى أساس مبدأي عدم التمييز والمساواة، وكان الرأي بأن لا تكون هناك حاجة الى إتخاذ أو وضع أحكام خاصة بحقوق الاقليات. الا أنه سرعان ماتجلت الحاجة الى اتخاذ تدابير أخرى لزيادة حماية الاشخاص المنتمين الى أقليات من التمييز.

والتمييز هو مصدر رئيسي من مصادر التوتر ويضر بالأقليات سياسيا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو اقتصاديا وتشمل سياسات التفرقة والاستبعاد والتقييد والتفضيل، وهذه السياسات تقوم على اسباب مثل العرق أو اللون أو الدين والاصل القومي، وغايتها تعطيل أو عرقلة الاعتراف لجميع الاشخاص على قدم المساواة بجميع الحريات والحقوق للتمتع بها وممارستها.

وقد حظر التمييز في عدد من الصكوك الدولية في ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥ والاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ وفي العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ وكذلك الصكوك الدولية المتخصصة بما فيها إتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٥٨ وإعلان يونسكو بشأن التحيز العنصري لعام ١٩٧٨ وإتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩.

وهنالك إتفاقيات إقليمية مثل الإتفاقية الاوربية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ووثيقة اجتماع كوبنهاغن لمنظمة الامن والبعد الانساني والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب وإتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية.

أزمات الداخل.. ومؤتمرات الخارج

حنا الراهب

في الثامن من آب عقد في دمشق- ولمدة يومين- مؤتمر للخبراء الأمنيين لمناقشة الوضع الأمني المتدهور في العراق ومدى مساهمة دول الجوار والمحيط الإقليمي في إحلال الأمن والاستقرار وإيقاف تدفق قوى الإرهاب العالمي المنظم والمدعوم عبر أراضيها واجتياز حدودها المحيطة بالعراق، هذا التدفق الذي بدأ في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ولم يتوقف للحظة واحدة برغم التعهدات والمواثيق والتحوطات والالتزامات. وباستثناء المملكة العربية السعودية فقد حضرت المؤتمر جميع دول الجوار مضافا اليها جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين. وشأنه شأن جميع المؤتمرات التي عقدت لهذا الغرض بل لهذا المرض المزمن والداء الوبيل خرج بتوصيات معلنة واخرى سرية بناءا على ما تمخضت عنه جلساته السرية والعلنية، وما توصلت اليه حوارات المشاركين الساخنة والدافئة!. ومع أمنياتنا ودعائنا بالنجاح لكل الجهود المبذولة في هذا المسار والمساعي الخيّرة التي تصب في هذا الاتجاه وعلى مختلف المستويات وأعلى الأصعدة. ومع تلهفنا للنتائج التي تثمرها هذه المؤتمرات، الا اننا ونقولها بغصة وحرقة وقنوط ومرارة، لم نلمس على خارطة الواقع المؤلم وميدانه الدامي أدنى درجة من التطبيق لما حملته أجندة تلك المؤتمرات واختزنته ذاكرة حواسيبها. فمنذ أكثر من أربع سنوات والمؤتمرات تتلو المؤتمرات والاجتماعات تعقبها اجتماعات وبين كل مؤتمر قمة ومؤتمر طارئ جلسات ومداولات، وبعد كل جلسة ومداولة وحوار ونقاش مقررات وتوصيات!، ومع كل ذلك وغيره تستمر الخروقات.. وتتواصل التدفقات وتستعر المفخخات والأحزمة الأنيقة والعبوات!، والجرح العراقي يتسع ونزفه الأزلي يتدفق ساخنا مدرارا بفضل تلك التدفقات!.

حتى صرنا نظن، وليس كل الظن اثم.. ونشك وليس كل شك افتراء وتهمة، وإلا بماذا نفسر خروج مثل هذه المؤتمرات الثنائية والرباعية وستة+واحد، وخمسة- ثلاثة الاقليمية والعربية والعالمية والأمنية العامة والمتخصصة، وبكل هذا الاعداد والاستعدادات والحضور والتعهدات والمواثيق والالتزامات، بماذا نفسر خروجها خالية الوفاض، وتصبح نسيا منسيا بمجرد إسدال الستار على القاعات الفخمة والصالات الباذخة؟!.

من المؤكد ان العيب فينا أولا كوننا أصحاب القضية ويدنا في النار ويد غيرنا في الماء. ومن المؤكد ثانيا انْ ليس كل المساعي جادة، ولا كل النوايا صافية صادقة!. وان من رأى السم لا يشقى كمن شربه!، وفوق كل ذي وتلك تتقدم المصالح القومية لجميع الأطراف والتي تتداعى بل تذوب أمامها معاناة المواطن العراقي والعراق بسواده!، والبركة بقادته!.

الولايات المتحدة الاميركية- صاحبة مشروع الشرق الأوسط الجديد- القطب العالمي الأوحد بكل ما تملكه من جبروت تكتفي بالتحذير وهي ترى رأي العين عبر أقمارها المتطورة وأجهزتها المتحسسة- تدفق المغرر بهم لإشعال الحرائق في أرض العراق وشعبه الصابر!، وتحسب "بالپنس" مليارات الدولارات المبذولة بسخاء- من جهات معروفة بأسمائها الخماسية وألقابها وارقامها وبلدانها ومصارفها- لإدامة النزيف العراقي واستمرار دوامة العنف في محرقة الفوضى الخلاقة!.

وتسجل رقم الصنع وتاريخه ومنشأ التصنيع ومصدر التمويل لأنواع الأسلحة والأعتدة التدميرية التي ضاقت بها أرض العراق برا وبحرا وجوا، وتمزقت بها أجساد العراقيين الأبرياء شيبا وشبانا، رجالا ونساءا وأطفالا!.

نعم الولايات المتحدة ترى وتسمع وتعي وتعرف.. وتكتفي بالتحذير!، والأوضاع تزداد سوءا والأزمات تتفاقم، والنفق ما يزال مظلما.. والمواطن العراقي عالق في عنق الزجاجة فإن دخل سحقته معاناة العوز والفاقة وأتلفت ما تبقى من اعصابه الأزمات.. وإن خرج تلقفته العبوات والمفخخات وسكاكين طلاب الجنات!.

ومن هنا وتأسيسا على هذا الواقع الميداني المفزع- والذي ينبئ بعاصفة تسونامي لا تبقي ولا تذر- تتطلع أعين العراقيين المسهدة وتشير أصابعهم المتغضنة الى القادة السياسيين حكوميين وبرلمانيين، رسميين وقادة حركات محملة إياهم مسؤولية ما يجري وما حصل وما سيحصل!، فإن الواجب الوطني والأخلاقي والديني يلزمهم بوضع الولايات المتحدة الاميركية أمام التزاماتها واستنفاذ كل الطرق والحلول من أجل ذلك واشهار ما تبقي من أوراق لوضع حد لهذه المماطلة وهذا التراخي والابطاء والتسويف الذي أنهك العراق وجماهيره المسحوقة، وأتى على ثرواته الوطنية وبناه التحتية، كما ان المسؤولين ملزمون بإطلاع الشعب العراقي على حقيقة ما يجري، ومكاشفته صراحة ليكون عونا مخلصا وسندا قويا للحكومة في كل خطوة تخطوها. والقادة العراقيون أدرى من غيرهم بصدق العراقيين واستعدادهم الدائم للتضحيات في سبيل وطنهم ومبادئهم ومقدساتهم وانتزاع حقوقهم طالما توفرت القيادات المخلصة الحريصة، وصدقت النوايا، واستثمرت الفرص. كما ان في حسن الاختيار، وحشد الطاقات استنفار للمشاعر وشحذ للهمم اذ في كل ما تقدم تكمن أسرار التماسك وتشتد عرى التلاحم ويبرز نكران الذات ويفرز الغث من السمين.

وقد يستدل الستار على أسوأ فصل دام شهده تأريخ العراق المعاصر بعد فصل التعسف والمقابر الجماعية، وتطوى الى الأبد صفحات سود من شتى صنوف القهر والظليم والرعب قاساها شعب العراق الصابر بكل أطيافه المتآخية.